

دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمة المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح

روان حكم عطوة¹، سوزان رسمي عبد²

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المتغيرات المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي، والمتغيرات المرتبطة بالحاكمة المؤسسية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الرجوع إلى التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات يبلغ عددها 92 شركة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2011-2014. ولحساب قيمة المتغير التابع وهو إدارة الأرباح تم الاعتماد على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية والتي تم حسابها وفقاً لنموذج (Modified Jones Model, 1995)، أما بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بجودة التدقيق فتم قياسها عن طريق (حجم مكتب التدقيق، ونوع تقرير المدقق، وتوقيت إصدار تقرير المدقق، وأتعاب التدقيق الخارجي، وتغيير المدقق) وفيما يخص عوامل الحاكمة المؤسسية فتم قياسها عن طريق خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية. وللاجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الإنحدار المشترك (Pooled Data Regression) باستخدام برمجية (E-Views).

وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي: وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في جميع الشركات الصناعية والخدمية عينة الدراسة وفي مختلف سنوات الدراسة الممتدة خلال الفترة (2011-2014)، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق ولنوع تقرير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. أما بالنسبة لفترة إصدار تقرير المدقق ولتغيير المدقق ولأتعاب التدقيق كان لهم أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي ليس ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. وكان لعدد الأعضاء المستقلين وللجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة أثر سلبي ليس ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. وتوصلت أيضاً إلى وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لنسبة ملكية الإدارة ولمعدل تركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة.

وعلى ضوء النتائج، أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها قيام الجهات الرقابية ممثلة بهيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات بتسليم تقاريرها المالية في الفترة المنصوص عليها قانونياً وإيقاع العقوبات القانونية على الشركات المخالفة، وقيام الجهات التشريعية والرقابية بإصدار قانون يلزم بالتفتيش المستمر على مكاتب التدقيق المرخصة؛ وذلك للتحقق من التزامها بالقوانين والمعايير المهنية.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، الحاكمة المؤسسية، جودة التدقيق الخارجي، الشركات الصناعية والخدمية، سوق عمان المالي.

المقدمة

بالشركة؛ وذلك لتقييم أداء الإدارة واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالربح المحاسبي المعلن باعتباره نقطة ارتكاز لمتخذي القرارات المختلفة. وعلى الرغم من أن عملية إعداد التقارير المالية وماتتضمنه من معلومات محاسبية تتم وفقاً لمنظومة متكاملة من المعايير المحاسبية والتي تهدف في مضمونها إلى عرض التقارير بكل شفافية وموضوعية، وأن تعكس الواقع الفعلي للشركة، وأن تكون بعيدة عن الحكم والتحيز الشخصي لمعدي هذه التقارير،

تعتبر التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه العديد من الأطراف المعنية

1 قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك
rawan@yu.edu.jo

2 قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
s_abed@asu.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2016/10/25 وتاريخ قبوله 2018/6/6.

المالية ووسيلة هامة للحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات، وذلك من خلال تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، والمساءلة والعدالة، والوضوح، وتحديد مسؤوليات وعلاقات كافة الأطراف بشكل واضح (فريد، 2014).

ومن الناحية الأخرى يحظى المدقق الخارجي بأهمية كبيرة باعتباره يمثل الجهة الإشرافية المكلفة والمخولة بعملية الرقابة على الشركات، حيث يقع على عاتقه إبداء رأيه المهني بأن البيانات المالية تُظهر بشكل عادل الوضع المالي للشركة ونتيجة عملياتها وتدفعاتها النقدية، وبأنها خالية من التحريفات الجوهرية، وهذا بدوره يضيف المزيد من الثقة والمصداقية على البيانات المالية، التي يتم الاعتماد عليها، حيث أن قيام المدقق بعملية التدقيق بما ينسجم مع متطلبات المهنة يؤدي بدوره إلى التقليل من ممارسة إدارة الأرباح (Cohen et al., 2007).

مشكلة الدراسة

يكتسب موضوع الحاكمية المؤسسية أهمية كبيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية التي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح والمستثمرين، وبالتالي أدى ذلك إلى فقدان الثقة في التقارير المحاسبية لهذه الشركات (خوري، 2002). كما أدت هذه الأزمات إلى زيادة الوعي بأهمية مهنة التدقيق وتقرير المدقق الذي يتم الإعتماد عليه من قبل مستخدمي التقارير المحاسبية لاتخاذ القرارات المختلفة وللمحد من ممارسات الفساد وسوء الإدارة، والتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات واستخدام الإدارة لتلك المعلومات بما يحقق مصالحها الشخصية على حساب الأطراف الأخرى.

ومما سبق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل هناك دور للعوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمة المؤسسية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

▪ هل هناك دور لحجم مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟

إلا أن الإدارة قد تستغل المرونة المحاسبية الممنوحة لها، وتعدد الطرق والسياسات المحاسبية الممكن تطبيقها، بما يعكس ذلك سلباً على جودة التقارير المحاسبية وطمس للحقائق التي تتضمنها، ويؤدي إلى تحريفها وتضليل مستخدمي هذه التقارير دون تجاوز واضح للمعايير المحاسبية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح (Goncharov & Zimmerman, 2006).

ويحدث ذلك في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وهو أساس مشكلة الوكالة وما قد يترتب على ذلك من سلوك الإدارة الإنتهازية والأثاني، وبالتالي تقديم مصالحهم الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى، وقد يكون الدافع وراء ممارسة إدارة الأرباح هو تحقيق ربح معين أو تجنب خسارة أو لتسهيل عملية الحصول على القروض، وأياً ما كان الدافع وراء ممارسة إدارة الأرباح فإن ذلك يعكس بدوره على جودة الربح المعلن بالقوائم المالية (Azzoz & Khamees, 2016). كما ويؤدي فصل الملكية عن الإدارة إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تتمثل بامتلاك الإدارة لمعلومات لا تتوافر لدى الأطراف الأخرى وبالتالي استخدامها بما يحقق ويخدم مصالحها الشخصية (Myers & Majulf, 1984). وهذا ما ظهر جلياً بعد انهيار العديد من الشركات العالمية، وحدث حالات الغش المتزايدة خلال العقد الماضي حيث تم أيضاً تحميل مكاتب التدقيق جزء من المسؤولية كونها تقاعست عن القيام بواجبها بمصداقية، لكونها لم تشر في تقاريرها إلى ما ينذر بخطر استمرارية هذه الشركات، باعتبار أن تقرير المدقق يحظى بأهمية كبيرة لدى مستخدمي البيانات المالية (حمدان وأبو عجيبة، 2012).

وترتب على هذه الإنهيارات زيادة الوعي لدى الجهات التنظيمية إلى ضرورة وجود إجراءات رقابية للحد من التلاعب المالي والفساد الإداري من قبل الإدارة وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الشفافية لدعم المصداقية بالتقارير المالية؛ وذلك حفاظاً على مصالح كافة الجهات ذات العلاقة بالشركة. لذا كان لا بد من تفعيل الدور الإشرافي والرقابي على الشركات والإهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية من الناحية الأولى باعتباره أحد أهم وسائل ضبط سلوك الإدارة داخل الشركة، وأداة فعالة للنهوض بجودة المعلومات الموجودة في التقارير

المرتبطة بقواعد الحاكمة المؤسسية معاً في الحد من ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المبحوثة، وهذا بدوره قد يسهم في تقديم معلومات تعتبر ذات أهمية لكافة الأطراف التي تعتمد على البيانات المالية لإتخاذ القرارات المختلفة مثل المستثمرين وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين الحاليين بالشركة لاتخاذ القرار بالاستمرار بالاستثمار بالشركة من عدمه، كما تساهم في إيصال المعلومة الدقيقة إلى المستثمر المحتمل عن طريق الإفصاح عن الأرباح الفعلية التي حققتها الشركة دون تدخل متعمد أو تلاعب من قبل الإدارة؛ وبالتالي تمكين المستثمر من اتخاذ القرار الصائب والمساعدة في النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي للاستثمار في الأسواق الوطنية. كما وتتبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الحاكمة المؤسسية ومبادئها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ممثلة بالقوائم المالية بكل شفافية ووضوح، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المساهمين وكافة الأطراف الأخرى وحماية حقوقهم، والمساهمة في التوزيع العادل للموارد الاقتصادي.

الإطار النظري للدراسة

إدارة الأرباح

يعتبر رقم الربح هو الرقم الأكثر أهمية في القوائم المالية، ويعتبر مؤشر على مدى انخراط الشركة في الأنشطة التي تضيف قيمة للشركة، والتي تساعد في توجيه وتخصيص الموارد نحو الأسواق الرأسمالية (الفار، 2006). وقد تناول الفكر المحاسبي عدة تعريفات لإدارة الأرباح، حيث عرفت (Schipper, 1989) بأنها: تدخل مقصود ومتعمد في عملية إعداد التقارير المالية، وذلك لتحقيق وتعظيم مكاسب شخصية للإدارة لتضليل مستخدمي القوائم المالية بإخفاء الأداء الحقيقي للشركة وإظهاره بخلاف ما هو عليه بالواقع. أما (Healy & Whalen, 1999) عرفاها بأنها ممارسة الإدارة الحكم أو الاجتهاد الشخصي عند إعداد القوائم المالية بصورة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة، لتضليل مستخدمي القوائم المالية، أو للتأثير على مستوى إنجازات الشركة لأغراض تخدم العلاقات التعاقدية بينهم وبين ملاك الشركة. كما عرفها

- هل هناك دور لنوع تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لتوقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لتغيير مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لحجم أتعاب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لحجم مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور للجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لنسبة ملكية الإدارة العليا في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟
- هل هناك دور لمعدل تركيز الملكية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- معرفة دور المتغيرات المرتبطة بجودة مكتب التدقيق الخارجي والمتمثلة في (حجم مكتب التدقيق، ونوع تقرير المدقق، وتوقيت إصدار تقرير المدقق، وأتعاب التدقيق الخارجي، وتغيير المدقق) في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي.
- 2- معرفة دور المتغيرات المرتبطة بقواعد الحاكمة المؤسسية والمتمثلة في (خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أنها ستتناول دور كل من العوامل المستقلة المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والعوامل المستقلة

والعوامل الاقتصادية الأخرى (فريد، 2013).

ويعتبر نموذج المستحقات الكلية من أكثر النماذج التي تم توظيفها في الدراسات السابقة لقياس إدارة الأرباح (Dechowet al., 1995). وتتكون المستحقات الكلية من: المستحقات الاختيارية ومن المستحقات غير الاختيارية (Jiambalvoet al., 2002)، ويتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال نموذج (Modified Jones Model, 1995) وهو النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

ويعد ثبوت ممارسة إدارة الأرباح في العديد من الشركات وما ترتب على ذلك من حالات الفشل المالي والاقتصادي، لذا كان لابد من التعرف على الوسائل التي من خلالها يمكن الحد من ممارسة إدارة الأرباح فكانت الحاكمية المؤسسية أحد هذه الوسائل نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في الحد من قدرة الشركة على ممارسة إدارة الأرباح، كما حظي التدقيق الخارجي بأهمية كبيرة باعتباره وسيلة من خلالها يقوم المدقق بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلي الموجود في الشركات وهذا بدوره يدفع المدقق إلى عدم قبول أية ممارسات غير مقبولة تؤثر على مدى موثوقية القوائم المالية التي تعتبر المرجع لاتخاذ القرارات المختلفة.

اكتسب موضوع الحاكمية المؤسسية أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وذلك لما شهده العالم من انتكاسات اقتصادية وإخفاقات مالية أثرت على معظم أسواق رأس المال في الدول النامية وخاصة بعد الفضائح المالية التي حدثت لكبرى الشركات الأمريكية مثل Enron للطاقة، وWorldCom للاتصالات والتي أهدقت بموثوقية القوائم المالية ومصداقية معيها. ومما زاد من تداعيات هذه الأزمة الفساد المالي والإداري للشركات، وتواطؤ مدققي الحسابات في بعض الحالات وتلاعب الإدارة بالقوائم المالية بما يحقق بعض المصالح الشخصية وهو أساس فكرة مشكلة الوكالة والذي يتمثل في أن سلوك الإدارة الانتهازي يوفر الحافز لديها لاتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهم حتى لو تعارضت مع أهداف ومصالح الشركة. ودفع حدوث ذلك الجهات المعنية إلى إجراء دراسات لتحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات وماهي السبل إلى منع حدوثها في المستقبل. وكانت الحاكمية المؤسسية أحد ثمرات هذه

(Rosenfield, 2000) بأنها إعادة هيكلة المعلومات المحاسبية بشكل متعمد من قبل الإدارة، وذلك عن طريق اختيار السياسات المحاسبية بالشكل الذي يؤثر على الدخل المعروض بالقوائم المالية، ولا يؤدي ذلك إلى حدوث مزايا حقيقية للشركة، بل قد يعكس ذلك سلباً على المدى الطويل. وأشار (Othman & Zeghal, 2006) إلى أن إدارة الأرباح ناجمة عن تعدد البدائل المحاسبية لمعالجة العمليات، وهذا بدوره يؤدي إلى اختيار الطريقة أو البديل الذي يلبي أهداف معدي القوائم المالية.

ويرى الباحثون وبعد استعراض كافة التعاريف السابقة بأن إدارة الأرباح تتمثل بتدخل الإدارة الممنهج بالريخ المعلن بالقوائم المالية وعرضه بطريقة مغايرة عما هو عليه بالواقع، وذلك باستغلال المرونة المتاحة في بعض السياسات المحاسبية، والمبالغة بالتقديرات الشخصية لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من قبل الإدارة .

كما تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى الأساليب التي من خلالها يمكن اكتشاف مدى قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح. وأشارت العديد من الدراسات إلى أن ممارسة إدارة الأرباح ترتبط بالعديد من المتغيرات ذات العلاقة بالمستحقات. وركز الباحثون على قائمة التدفقات النقدية للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح فاعتمدوا على مفهوم المستحقات (Accruals)، والتي تعبر عن مجموع الإيرادات والمصروفات المسجلة في قائمة الدخل ولم ينتج عنها أي تدفقات نقدية خلال الفترة. وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك اختلافاً في توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال فترة معينة. وتتكون هذه المستحقات من نوعين وهما المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) والتي تنشأ من اختيار الإدارة لمعاملات ومعالجات محاسبية بهدف إظهار الأرباح على غير حقيقتها إما بزيادتها أو تخفيضها، وذلك لتضليل مستخدمي القوائم المالية. والنوع الآخر هو المستحقات غير الاختيارية (Non discretionary Accruals) وتنشأ هذه المستحقات عن معاملات طبيعية واعتيادية تقوم بها الشركة خلال الفترة الحالية، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة واستراتيجياتها، والأحداث على المستوى الكلي،

ذلك إيجابياً على قيمة الشركة وجذب الاستثمارات المختلفة لها.

وتكمن أهمية الحاكمية المؤسسية باعتبارها عنصراً من عناصر إدارة المنظمات بجميع أشكالها، والتي تمثل سمة الأداء الاقتصادي والإداري والمالي والرقابي. وتعتبر عاملاً فاعلاً في تعزيز الاستثمار وتحفيز الأداء، وتوليد معدلات ربحية أعلى للشركات عن طريق زيادة فرص الحصول على رأس المال، والتقليل من المخاطر المحتملة إذ من الممكن أن تسهم في الحد من ممارسة الفساد الإداري وتجنب الأزمات قبل حدوثها أو على الأقل المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة (سليمان، 2006). كما أنها تحقق الاستخدام الكفؤ للموارد وبالتالي استخدامها في مشاريع ذات جدوى اقتصادية. وبالتالي تساعد في جذب مصادر تمويل محلية وأجنبية والذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وانعكاس ذلك إيجابياً على قيمة الشركة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل (Palpacuer, 2006).

حيث أجمعت الأدبيات المحاسبية على أن ممارسة إدارة الأرباح من الأمور ذات الانعكاس السلبي على مصداقية القوائم المالية، من هنا برزت الحاجة إلى أهمية التدقيق الخارجي كأداة فاعلة للحد من قدرة الإدارة على التلاعب في البيانات المالية وحجر زاوية للحاكمة الجيدة (Lin & Hwang, 2010) كون مدقق الحسابات الخارجي يمثل الجهة الرقابية المكلفة قانونياً بتدقيق القوائم المالية للشركات، من خلال إبداء الرأي الفني المحايد بأن هذه القوائم تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية وأن هذه القوائم تم اعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية. وهنا يتحقق الدور الإيجابي لمهنة التدقيق في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح (عيسى، 2008). ولكي يتحقق الدور الإيجابي لمهنة التدقيق لا بد من التحقق من جودة التدقيق الخارجي والتي ترتبط بمستوى جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية حيث كلما كانت الجودة أعلى كان الدور الرقابي الذي يقوم به مدقق الحسابات أكثر فاعلية وكانت القدرة أكبر على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية (Guil et al., 2009).

تُعبّر جودة التدقيق الخارجي عن قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والتحرّفات الجوهرية في القوائم المالية

الدراسات لتكون إحدى الحلول والمعالجات للمواجهة وللحد من فساد الإدارة، والعمل على تحقيق الشفافية والكفاءة في استخدام الموارد وتعظيم القيمة السوقية للشركات (Carroll & Buchholtz, 2008).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق بين المحللين الماليين والاقتصاديين على تعريف موحد للحاكمة المؤسسية وقد يكون وراء ذلك التداخل الذي قد يحدث في بعض الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (سليمان، 2006). ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بالحاكمة المؤسسية تعود لعام 1992 حيث قامت لجنة الأبعاد المالية للحاكمة المؤسسية (Cadbury Committee) بإصدار تقرير وتعريف الحاكمية على أنها مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية التي من خلالها تدار وتراقب بها الشركات، ويتم توجيه أعمالها من خلاله، ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD, 2004) من أكثر التعريفات شمولاً للحاكمة المؤسسية فقد عرفت على أنها " النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، وهو النظام الذي من خلاله يتم توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة، والإدارة، والمساهمين، وذوي العلاقة".

أما (Shleifer & Vishny, 1997) فقد عرفها على أنها الآلية التي من خلالها يتم تقديم ضمانه لممولي الشركة (الدائنين) بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في هذه الشركة. ويرى (John & Senbet, 1998) أنها المنهج أو الآلية التي يمارس من خلالها أصحاب المصلحة الرقابة والتحكم على الأطراف الداخلية بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق حماية مثلى لمصالحهم.

وبالتالي يرى الباحثون بأن الحاكمية المؤسسية تعتبر نظام شامل من خلاله يتم تحديد القواعد وتنظيم الممارسات السليمة للرقابة على القائمين على أعمال الشركة، بما يحفظ حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، كما تساعد في تحقيق مستوى مناسب من الشفافية والنزاهة، والحد من الفساد المالي والإداري، وينظم العلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وكافة الأطراف الأخرى بشكل يؤدي إلى التقليل من حدة التضارب في المصالح ويعزز الثقة وبالتالي انعكاس

في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2005-2012. وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الأردنية بشكل عام، وممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح وذلك بهدف تقليل الربح كما تبين وجود أثر مهم وسالب لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح. أما دراسة (Al-Thuneibat et al., 2016) والتي هدفت إلى معرفة تأثير إلزام الشركات المساهمة العامة السعودية بمتطلبات الحاكمية المؤسسية وأثرها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال ثلاثة محاور وهي: استقلالية وكفاءة لجنة التدقيق، واستقلالية وكفاءة التدقيق الداخلي، واستقلالية وكفاءة مجلس الإدارة. وذلك عن طريق توزيع استبيان على المدراء الماليين والمدققين الداخليين لعينة تتكون من 120 شركة مساهمة عامة سعودية مدرجة في السوق المالي السعودي لعام 2011. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية وكفاءة مجلس الإدارة والحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من كفاءة التدقيق الداخلي واستقلالية لجنة التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Swastika, 2013) والتي هدفت إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) في مجلس الإدارة، وجودة التدقيق والتي تم قياسها بحجم مكتب التدقيق) على عملية ممارسة إدارة الأرباح، وذلك على عينة يبلغ عددها 51 شركة مدرجة في السوق الاندونيسي خلال الفترة من سنة 2005-2007. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح ولم تتوصل إلى علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين وإدارة الأرباح. أما دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) قامت بفحص تأثير خصائص الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء المجلس، والجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وعدد مرات

والإعلان عنها، بالإضافة إلى دوره المتمثل في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي حماية حقوق المالكين في ظل انفصال الملكية عن الإدارة. وعلى الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق إلا أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من قبل جميع الباحثين، وتعتبر (DeAngelo, 1981) من أوائل الباحثين الذين قاموا بتعريف الجودة على أنها تتمثل بقدرة المدقق على اكتشاف الخرق الموجود في القوائم المالية والمتمثل بالتحريفات الجوهرية، ثم قيامه بعد ذلك بالإبلاغ عن ذلك الخرق في التقرير الذي يصدره.

أما (Watts & Zimmerman, 1986) فقد أشارا إلى أن جودة التدقيق ترتبط بمستوى الاستقلالية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق، فأى فقدان للاستقلالية أو نقص لكفاءة المدقق فإن ذلك يؤثر سلباً على جودة التدقيق. وأشار (Palmrose, 1988) أن جودة التدقيق ترتبط بدرجة الثقة ويترتب على هذا الارتباط بأن تكون القوائم المالية المدققة خالية من التحريفات الجوهرية، وهذا التعريف لجودة التدقيق يتحقق بعد الانتهاء من عملية التدقيق حتى يمكن الاعتماد عليها.

وبعد استعراض ما سبق يمكن القول بأن جودة التدقيق تتمثل بقيام المدقق بعملية التدقيق بكفاءة وفاعلية ويقدر عالٍ من الاستقلالية للتأكد من صحة البيانات المالية، ومن ثم إبداء الرأي الفني المحايد المدعم بالأدلة الكافية عن ماتم اكتشافه من أخطاء وتحريفات جوهرية.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم لدراسة تأثير الحاكمية المؤسسية على ممارسة إدارة الأرباح وبعض الدراسات التي تناولت عوامل التدقيق الخارجي على ممارسة إدارة الأرباح. وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات التي تناولت الحاكمية المؤسسية وعوامل التدقيق الخارجي وأثرهما في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. ومن بين هذه الدراسات دراسة (نور والعووودة، 2017) حيث هدفت إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح ومدى تأثير هذه الممارسات على جودة الأرباح المعلن عنها، وذلك على عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة

بين استقلالية وحجم مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح وذلك في الدراسة التي أجراها للتعرف على دوافع ممارسة إدارة الأرباح ودور كل من آليات الحاكمية المؤسسية والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وعدد أعضاء المجلس المستقلين، وعدد إجتماعات مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق ولجنة المكافآت، وهيكل الملكية عن طريق نسبة الملكية الإدارية وتركز الملكية والملكية العائلية) وعوامل التدقيق الخارجي والمتمثلة في (حجم مكتب التدقيق، ونوع التقرير، وتوقيت اصدار التقرير) في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة تتكون من المدراء التنفيذيين والمدققين وأعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يخص العوامل المتعلقة بالحاكمة المؤسسية وعوامل التدقيق الخارجي تم الحصول عليها من التقارير المالية للشركات الصناعية والخدمية السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي للفترة من عام 2006-2009. بالإضافة إلى النتيجة السابقة توصلت الدراسة إلى أن دوافع ممارسة إدارة الأرباح من قبل المدراء السعوديين هي: زيادة نسبة المكافآت، والوصول إلى رقم ربح محدد، وتسهيل عملية الحصول على القروض، وزيادة أسعار الأسهم، أما بالنسبة لعوامل التدقيق الخارجي فكان لنوع التقرير فقط علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية وممارسة إدارة الأرباح.

كذلك الأمر في دراسة (رياض، 2012) والتي هدفت إلى محاولة التحقق من النتائج النظرية التي تم التوصل إليها والتي تشير إلى أن الحاكمية المؤسسية تساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية. وتم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال: استقلالية وحجم وعدد إجتماعات والخبرة المالية للجنة المراجعة، والجمعية العامة واجتماعات واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية مراقب الحسابات الخارجي. وذلك عن طريق الرجوع إلى التقارير المالية لعينة لشركات الأدوية المصرية المدرجة في بورصة مصر خلال الفترة بين 2006-2008 والتي تتكون من 10 شركات أدوية مصرية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الحاكمية المؤسسية تحقق العديد من النتائج عند تطبيقها، وإلى قيام بعض الشركات بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ووجود

اجتماع اللجنة، واستقلالية اللجنة وأثرهم على جودة الأرباح والحد من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك على عينة تتكون من 73 شركة مالية (قطاعي البنوك والتأمين) خلال الفترة من عام 2007-2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح وسلبية مع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، كما توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة وممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة.

أما في دراسة (Garven, 2015) والتي قام بها لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في (عدد اجتماعات المجلس، وخبرة وعدد أعضاء المجلس، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وعدد أعضاء المجلس المستقلين، ومتوسط القيمة للأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة) وخصائص لجنة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية. لعينة تتكون من 148 شركة مارست إدارة الأرباح الحقيقية و148 شركة لم تمارس إدارة الأرباح الحقيقية خلال الفترة ما بين 2005-2007. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي ذا دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (المستقلين) وإدارة الأرباح الحقيقية، كما توصلت إلى وجود ارتباط ايجابي ذا دلالة إحصائية لعدم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وأعضاء لجنة التدقيق الخارجيين على إدارة الأرباح الحقيقية. بينما لم تتوصل دراسة (فريد، 2014) لوجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية لدور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، ويرجع ذلك لعدم الفصل لعدد كبير من الشركات بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، في الدراسة التي قام بها والتي هدفت إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية المتمثلة في إدارة المخاطر، والإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF 250 خلال الفترة الممتدة من (2007-2009).

وتوصل (Al-Ghamadi, 2012) إلى نفس الارتباط السلبي

مجلس الإدارة، والجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق من خلال نسبة المديرين غير التنفيذيين إلى إجمالي الأعضاء، وبخبرة أعضاء لجنة التدقيق، وهيكل الملكية من خلال نسبة تركيز الملكية وأثرهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. على بيانات 97 شركة صناعية وخدمية مدرجة في السوق الماليزي خلال الفترة الممتدة من عام 2002-2003. كما توصلت الدراسة الى أنه لا يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة الأخرى ولجنة التدقيق على إدارة الأرباح. بينما توصلت دراسة (Ali Shah et al., 2009) إلى نتيجة مختلفة وهي وجود علاقة ايجابية بين جودة آليات الحاكمية المؤسسية وممارسة إدارة الأرباح، وقد فسر الباحثون هذه النتيجة غير التقليدية إلى حادثة تبني قواعد الحاكمية المؤسسية في باكستان ولجوء الشركات إلى الإفصاح عن معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بالحاكمة المؤسسية، في الدراسة التي قاموا بها لفحص جودة آليات الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بهيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، واستقلالية لجنة التدقيق وأثرهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وذلك على عينة تتكون من 53 شركة صناعية وخدمية مدرجة في سوق كراتشي المالي 2006.

وفيما يتعلق بعوامل التدقيق الخارجي جاءت دراسة (Zgarni et al., 2016) والتي قام بها الباحثون لفحص العلاقة بين كفاءة لجنة التدقيق والمتمثلة (بوجودها، واستقلاليتها، وخبرتها، وعدد مرات اجتماعاتها) وجودة التدقيق التي تم قياسها عن طريق كون مكتب التدقيق مرتبط بمكتب تدقيق عالمي، ومدى تخصص المدقق في صناعة العميل، ومدى الاحتفاظ بالمدقق ودراسة أثرهما في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وذلك على عينة تتكون من 29 شركة تونسية غير مالية خلال الفترة الممتدة من عام 2001-2009. وهي الفترة التي تسبق وتلي اصدار قانون الأوراق المالية التونسية عام 2005. وتوصلت الدراسة إلى أنه في الفترة التي تسبق اصدار قانون الأوراق المالية التونسية عام 2005 كان هناك تأثير لحجم مكتب التدقيق وكفاءة لجنة التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، أما في الفترة التي تلي اصدار القانون السابق كان لمدى تخصص المدقق في صناعة العميل وكفاءة لجنة التدقيق أثر في الحد من

تأثير سلبي لكل من استقلالية مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وتوصلت دراسة (الفار، 2006) إلى نفس النتيجة السابقة فيما يتعلق بأثر استقلالية مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح وذلك في الدراسة التي قام بها والتي هدفت إلى التعريف بظاهرة إدارة الأرباح، وبأساليبها ودوافعها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها بشكل عام ولدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي بشكل خاص، كذلك اهتمت الدراسة بتوضيح العلاقة بين مقومات ومبادئ الحاكمية المؤسسية الجيدة مع إدارة الأرباح من خلال الجوانب المتعلقة بلجنة التدقيق، والمتمثلة باستقلالية اللجنة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، ونشاط اللجنة، والجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة من خلال حجم المجلس، واستقلاليتها، والحوافز المالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة. وقد اشتملت عينة الدراسة على 55 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من 2001-2004.

أما دراسة (Abed et al., 2012) والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين آليات الحاكمية المؤسسية والمتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) في مجلس الإدارة، والجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، وكذلك عدد الأسهم المملوكة من قبل الموظفين أو المديرين داخل الشركة) وأثرهم على ممارسة إدارة الأرباح. وذلك على عينة تتكون من (65) شركة صناعية وخدمية مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2006-2009. وأظهرت نتائج الدراسة أن حجم مجلس الإدارة كان له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. على عكس النتيجة السابقة توصلت دراسة (Abedul Rahman & Ali, 2006) الى وجود علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح وقد فسر الباحثون ذلك بأنه كلما زاد العدد قل التوافق بين الأعضاء وانعكس سلبي على كفاءة العمل، وذلك في دراسة قام بها الباحثون لفحص مدى كفاءة آليات الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة وهي: حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين) في

أذا تم تدقيقها من قبل مكتب تدقيق مرتبط بمكتب تدقيق عالمي، وأن الدول التي تكون بها قوانين حماية المستثمر أكثر صرامة تكون شركاتها أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح، وأن الفرق بين جودة التدقيق المقدمة من مكتب تدقيق مرتبط بمكتب عالمي ومكاتب التدقيق الأخرى يقل في الدول التي تكون قوانين حماية المستثمر فيها أكثر صرامة.

أما دراسة (Al -Mousawi & Al -Thuneibat, 2011) فهدفت إلى التحقق من تأثير جودة التدقيق مفاصة بمتوسط عملاء شركة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة من خلال السيطرة على متغيرين وسيطين وهما: أهمية العميل واسم المدقق، وذلك على عينة تتكون من 100 مدرجة في سوق عمان المالي من مختلف القطاعات للفترة الممتدة من عام 2006-2012. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جودة التدقيق لها تأثير سلبي ضعيف في عمليات التلاعب بالأرباح من قبل إدارة الشركات. كما بينت الدراسة أن المتغير الوسيط (أهمية العميل) له تأثير مهم في العلاقة بين جودة التدقيق والمستحقات غير العادية، أما المتغير الوسيط (اسم المدقق) فلم يتبين له تأثير على تحسين تلك العلاقة وظهرت نفس النتائج عندما تم ادخال المتغيرين الوسيطين معا.

ولم تتوصل دراسة (حمدان وأبو عجيلة، 2012) إلى وجود أثر ذا دلالة احصائية لخصائص جودة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين جودتها. وذلك في الدراسة التي قاما بها للتعرف على مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لإدارة الأرباح، ومدى جودة الأرباح من ناحية، وفحص تأثير العوامل المؤثرة على تلك الممارسة والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وأتعاب التدقيق، وفترة الإحتفاظ بالعميل، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات (45) شركة صناعية خلال الفترة من (2001-2006) من التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بأثر هيكل الملكية على ممارسة إدارة

ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة. وتوصل لنفس النتيجة المتعلقة بالأثر السلبي لحجم مكتب التدقيق بالإضافة لمدة الإحتفاظ بالعميل، وتخصص المدقق في عملية التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح دراسة (Lin & Hwang, 2010) والتي قام الباحثان بها لفحص العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة التدقيق وأثرهما على ممارسة إدارة الأرباح، ولتحقيق هدف الدراسة أجرى الباحثان تحليل Meta-Analysis بتجميع نتائج 48 دراسة سابقة أجريت في العديد من الدول مثل أمريكا، وفرنسا، وبلجيكا، والصين، وتايوان، وماليزيا، والمملكة المتحدة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980-2007. كما توصلت الدراسة إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والخبرة المالية للأعضاء لها أثر سلبي ذا دلالة احصائية على ممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت إلى وجود نفس العلاقة بين استقلالية وحجم وخبرة وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح. أما بالنسبة لمملكية أعضاء اللجنة وإدارة الأرباح فقد كانت العلاقة ايجابية ذات دلالة احصائية.

وقامت دراسة (Rusmin, 2010) بفحص العلاقة بين جودة التدقيق والتي تم قياسها عن طريق مدى تخصص المدقق في صناعة العميل وحجم مكتب التدقيق عن طريق مدى ارتباطه بمكتب تدقيق عالمي وأثرهما على ممارسة إدارة الأرباح. وذلك على عينة تتكون من 301 شركة سنغافورية مدرجة في سوق SGX لعام 2003. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين تخصص المدقق بصناعة العميل وكون المدقق مرتبط بمكتب تدقيق عالمي مع ممارسة إدارة الأرباح. وجاءت بنفس النتيجة دراسة (Van Tendeloo & Vanstrealen, 2008) والتي هدفت إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وذلك من خلال كون مكتب التدقيق مرتبط بأحد مكاتب التدقيق العالمية الأربعة ودور قوانين حماية المستثمر في تحسين نوعية خدمات التدقيق وأثرهما في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية الخاصة. على عينة تضمنت 120 شركة موزعة على ست دول أوروبية وهي: المملكة المتحدة، وإسبانيا، وهولندا، وفرنسا، وفنلندا، وبلجيكا وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1998-2002. حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأوروبية الخاصة تمارس إدارة الأرباح بصورة أقل

وحجم لجنة التدقيق، وعدد مرات اجتماع اللجنة، واستقلالية اللجنة وأثرها على جودة الأرباح والحد من ممارسة إدارة الأرباح على عينة تتكون من 73 شركة مالية مدرجة في السوق المالي (قطاعي البنوك والتأمين) بينما شملت دراستنا الشركات الصناعية والخدمية. أما دراسة (Garven, 2015) هدفت إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية لعينة تتكون من 148 شركة مارست إدارة الأرباح الحقيقية و148 شركة لم تمارس إدارة الأرباح الحقيقية مدرجة في سوق نيويورك خلال الفترة ما بين 2005-2007، بينما قام (Lin & Hwang, 2010) بفحص العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة التدقيق وأثرهما على ممارسة إدارة الأرباح، ولتحقيق هدف الدراسة أجرى الباحثان تحليل Meta-Analysis بتجميع نتائج 48 دراسة سابقة أجريت في العديد من الدول مثل أمريكا، وفرنسا، وبلجيكا، والصين، وتايوان، وماليزيا، والمملكة المتحدة وذلك خلال الفترة الممتدة من 1980-2007.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

1- يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2011-2014) وكون نموذج الدراسة يتطلب توافر بيانات لسنة واحدة قبل فإن فترة الدراسة امتدت من سنة 2010-2014. وبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق الأول أو الثاني (113) شركة منها (62) شركة صناعية و(51) شركة خدمية، وقد تم استثناء الشركات المساهمة العامة في قطاعي البنوك والتأمين والخدمات المالية وذلك لاختلاف طبيعة أعمالها ونشاطاتها وهيكلها المحاسبي، وتم اعتماد عدة معايير لأغراض تحديد عينة الدراسة وهي أن تكون أسهم الشركة مدرجة ومتداولة في السوق المالي من سنة 2010-2014، وأن يكون التقرير المالي متاحا وكاملا لطوال فترة الدراسة وأن تتوفر كافة المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، مما أدى إلى الوصول لعينة تتكون من (49) شركة صناعية و(43) شركة خدمية، بواقع 368 مشاهدة. وبيين الجدول رقم (1) توزيع الشركات الخدمية والصناعية

الأرباح جاءت دراسة (Alzoubi, 2016) لفحص العلاقة بين هيكل الملكية والذي تم قياسه عن طريق: نسبة الأسهم المملوكة من قبل مدراء تنفيذيين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مدراء مستقلين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مستثمرين أجبيين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة، ونسبة تركيز الملكية، ونسبة الملكية المؤسسية وأثرها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. على عينة تتكون من 62 شركة صناعية مساهمة أردنية تتوزع على ستة قطاعات صناعية لعام 2013. حيث توصلت الدراسة إلى أن ملكية المدراء التنفيذيين، ونسبة الملكية المؤسسية، ونسبة تركيز الملكية، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة كان لها أثر ذا دلالة إحصائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، ولم يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل مدراء مستقلين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مستثمرين أجبيين على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة.

بعد استعراض الدراسات السابقة، تتميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها تم اجراءها في البيئة الأردنية اذ قامت هذه الدراسة بأخذ عدد من عوامل التدقيق الخارجي وهي (حجم مكتب التدقيق، ونوع تقرير المدقق، وتوقيت إصدار تقرير المدقق، وحجم أتعاب التدقيق، وتغيير المدقق) والعوامل المرتبطة بالحاكمة المؤسسية والمتمثلة في (خصائص مجلس الإدارة، ونسبة ملكية الإدارة العليا، ونسبة تركيز الملكية) معاً ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وهي المتغيرات التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة في الأردن بشكل مجتمع حسب علم الباحثون، وهذا بدوره سيسهم في إثراء المكتبة العربية فيما يتعلق بموضوع الدراسة. كما تم دراسة أثر متغيرات جديدة وهي: فترة اصدار تقرير المدقق، وتغيير المدقق الخارجي، ونوع تقرير المدقق، ومعدل تركيز الملكية، وملكية المديرين التنفيذيين للأسهم وأثرهم على إدارة الأرباح. ولم يتم التطرق الى هذه المتغيرات في الدراسات السابقة على البيئة الاردنية. وبمقارنة هدف دراستنا مع بعض الدراسات التي تم استعراضها نجد أن دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) قامت بفحص تأثير خصائص الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء المجلس،

حسب نوع القطاع للفترة (2011-2014):

الصناعية المساهمة العامة المسجلة في سوق عمان المالي.

الجدول رقم (1)

الإحصاء الوصفي حسب نوع القطاع للشركات الخدمية والصناعية

المتغير	الفئة	التكرار	%
نوع القطاع	الشركات الخدمية	172	46.74
	الشركات الصناعية	196	53.26
	المجموع	368	100

يُلاحظ من الجدول رقم (1) أن الشركات الخدمية قد شكلت ما نسبته (46.74%) من إجمالي حجم عينة الدراسة، في حين شكلت الشركات الصناعية ما نسبته (53.26%)، وقد يعود زيادة نسبة الشركات الصناعية لزيادة عدد الشركات

نموذج الدراسة

سيتم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المشترك، ويمكن التعبير عن العلاقة عن الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معادلة الإنحدار التالية؛ وذلك لبيان أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة على ممارسة إدارة الأرباح:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ASIZE + \beta_2 AOPN + \beta_3 LAG + \beta_4 AUDC + \beta_5 AFEES + \beta_6 BSIZE + \beta_7 NOID + \beta_8 DUAL + \beta_9 MNOWN + \beta_{10} CR + \beta_{11} SIZE + \beta_{12} LEV + \beta_{13} CFO + \beta_{14} ROA + \beta_{15} SEC + \epsilon t$$

والجدول رقم (2) يبين تعريف المتغيرات في نموذج الدراسة وطريقة قياسها.

الجدول رقم (2)

متغيرات الدراسة في نموذج الدراسة وطريقة قياسها

المتغير التابع	الرمز	طريقة القياس
إدارة الأرباح	E.M	طريقة المستحقات الاختيارية وفقا لنموذج Jones المعدل
المتغير المستقل	الرمز	طريقة القياس
عوامل جودة التدقيق الخارجي		
حجم مكتب التدقيق	ASIZE	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق من مكاتب التدقيق الكبرى (BIG4)، و (0) إذا كان خلاف ذلك.
نوع تقرير المدقق	AOPN	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان التقرير غير متحفظ، و (0) إذا كان خلاف ذلك.
توقيت اصدار تقرير المدقق	LAG	الفترة من نهاية السنة المالية وحتى اصدار المدقق لتقريره
تغيير مكتب التدقيق	AUDC	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان تم تغيير مكتب التدقيق، و (0) إذا كان خلاف ذلك
أتعاب التدقيق	A FEES	اللوغاريتم الطبيعي لمقدار أتعاب المدقق الخارجي السنوية
الحاكمية المؤسسية		
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	عدد أعضاء المجلس خلال العام
عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	NOID	نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى العدد الإجمالي لمجلس الإدارة
الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	DUAL	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة نفسه المدير العام، و (0) إذا كان خلاف ذلك
الملكية الإدارية	MNOWN	نسبة الأسهم المملوكة من قبل مديري تنفيذيين إلى العدد الكلي للأسهم

المتغير التابع	الرمز	طريقة القياس
النسبة المئوية لتركز الملكية في الشركة	CR	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من رأس مال الشركة
المتغيرات الضابطة	الرمز	طريقة القياس
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول في نهاية السنة المالية
نسبة المديونية	LEV	نسبة مجموع الالتزامات /إجمالي الأصول
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	OCF	نسبة مجموع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية/ متوسط إجمالي الأصول
معدل العائد على الأصول	ROA	نسبة صافي الدخل/إجمالي الأصول
نوع القطاع	SEC	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان نوع القطاع صناعي، و (0) إذا كان خلاف ذلك
خطأ التقدير العشوائي	εt	
معاملات النموذج	β0- β15	

متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها المتغير التابع: إدارة الأرباح

سيتم قياس إدارة الأرباح عن طريق استخدام Modified Jones Model، حيث قامت (Dechow et al, 1995) بالتعديل على نموذج (Jones, 1991) بإضافة التغير في الذمم المدينة عند احتساب المستحقات غير الإختيارية، ووفقاً لهذا النموذج سيتم استخدام طريقة المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) التي تعتبر مؤشراً عن حجم إدارة الأرباح، حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Abedul Rahman & Ali, 2006; Habbash, 2010; Abed et al., 2012; AIThuneibat et al., 2016) إلى أن هذا النموذج هو الأقوى من بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث يعمل هذا النموذج على تحليل المستحقات الكلية إلى مستحقات غير اختيارية، ومستحقات اختيارية. ومن ثم تحديد ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باعتبارها الأكثر عرضة للتلاعب من قبل المدراء كونها تخضع للتقدير والحكم الشخصي.

خطوات استخدام النموذج:

1- احتساب إجمالي المستحقات (Total Accruals) باستخدام طريقة التدفق النقدي:

$$TACC = Nit - OCF$$

حيث أن:

$$TACC = \text{إجمالي المستحقات}$$

$$Nit = \text{صافي دخل الشركة}$$

$$OCF = \text{التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية}$$

2- تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات الكلية من خلال معادلة الانحدار والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدى:

$$TACC_{it} = \alpha_1 (1/Ait-1) + \alpha_2 (\Delta Rev_{it} / \Delta Rec_{it}) + \alpha_3 (PPE_{it} / Ait-1) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

$$TACC_{it} = \text{المستحقات الكلية للشركة } i \text{ خلال الفترة } t.$$

$$\Delta Rev_{it} = \text{التغير في إيرادات الشركة } i \text{ خلال الفترة } t.$$

$$\Delta Rec_{it} = \text{التغير في الذمم المدينة للشركة } i \text{ خلال الفترة } t.$$

$$PPE_{it} = \text{إجمالي الأصول الثابتة للشركة } i \text{ خلال الفترة } t.$$

$$Ait-1 = \text{إجمالي أصول الشركة } i \text{ عند نهاية الفترة } t-i.$$

$$\alpha_1 - \alpha_3 = \text{معاملات النموذج.}$$

$$\epsilon_{it} = \text{معامل الخطأ.}$$

3- تحديد المستحقات غير الاختيارية (NDACC it) لكل شركة من شركات العينة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدره أعلاه ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) كما يلي:

$$NDACC_{it} / Ait-1 = \alpha_1 (1/Ait-1) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / \Delta REC_{it}) + \alpha_3 PPE_{it} + \epsilon$$

4- احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، وخلال كل

سنة من سنوات الدراسة كما يلي:

$$DACC it = TACC it - NDACC it$$

حيث أن:

$$DACC it = \text{اجمالي المستحقات الاختيارية}$$

$$TACC it = \text{اجمالي المستحقات}$$

$$NDACC it = \text{اجمالي المستحقات غير الاختيارية}$$

وبعد حساب قيمة المستحقات الإختيارية لكل شركة من الشركات خلال سنوات الدراسة والتي تمثل قيمتها قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح تم أخذ القيمة المطلقة لهذه المستحقات لاعتبار الشركة ممارسة لإدارة الأرباح بغض النظر سواء كان ذلك بزيادة أو تخفيض رقم الربح المحاسبي المعلن.

المتغيرات المستقلة

المتغيرات المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي

1- **حجم مكتب التدقيق:** أشارت العديد من الدراسات إلى أن حجم مكتب التدقيق يمكن قياسه إذا كان مكتب التدقيق من مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى (Big 4) (DeAngelo, 1981; VanTendeloo & Vanstrealen, 2008;) (Lin & Hwang, 2010; Rusmin, 2010; Zgarniet et al., 2016) وهناك من الدراسات من توصل إلى وجود علاقة عكسية بين مكتب التدقيق المرتبط بأحد المكاتب الكبرى وإدارة الأرباح مثل دراسة (Lin & Hwang, 2010; Rusmin, 2010; Zgarniet et al., 2016)، لذا من المتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في الحد من إدارة الأرباح.

2- **نوع تقرير المدقق:** وقامت العديد من الدراسات مثل (Bartov et al., 2000; Herbohn & Rangunathan, 2008;) (Al-Ghamdi, 2012; Gajevszky, 2014) بفحص العلاقة بين نوع التقرير (متحفظ أو غير متحفظ) وممارسة إدارة الأرباح في الشركات، فتوصلت إلى وجود علاقة بين تقرير المدقق المتحفظ وممارسة إدارة الأرباح وذلك لقيام المدقق بإصدار هذا النوع من التقرير بعد تعذره الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية؛ نتيجة اكتشافه ممارسات إدارة الأرباح وتأثيرها السلبي بشكل جوهري على القوائم المالية، لذا من المتوقع أن يكون لنوع التقرير أثر على ممارسة إدارة الأرباح.

3- **توقيت اصدار تقرير المدقق:** وتمثل الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية وحتى اصدار المدقق لتقريره، وينعكس طول هذه الفترة المبالغ فيه على جودة المعلومات المحاسبية وذلك بعدم عرضها في الوقت المناسب والملائم لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية. وقد تطول هذه الفترة إذا كانت الإدارة تتصرف بطريقة انتهازية وتمارس إدارة الأرباح (Bae & Woo, 2015)؛ لذا من المتوقع أن يكون لطول هذه الفترة أثر في ممارسة إدارة الأرباح.

4- **تغيير مكتب التدقيق:** حظي تغيير المدقق الخارجي باهتمام الباحثين في موضوع إدارة الأرباح، فقد يكون هذا التغيير لرغبة الإدارة في الحصول على خدمات تدقيق أكثر جودة أو الحصول على خدمات أخرى كخدمات الاستشارات الضريبية (Habbash, 2010)، وقد تلجأ الشركات إليه للحصول على خدمات أقل جودة، أو نتيجة حدوث خلاف مع المدقق السابق لعدم قبوله السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الإدارة؛ لذا قد يكون هذا التغيير يهدف للتعامل مع مدقق يتعاون مع الإدارة بشكل يؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح (Williams, 1988; Habbash, 2010; Davidson et al., 2006)؛ لذا من المتوقع أن يكون لتغيير المدقق أثر في ممارسة إدارة الأرباح.

5- **أتعاب التدقيق:** أشار كلاً من (Frankel et al., 2002; Caramanis & Lennox, 2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وساعات العمل المنجزة من قبل المدقق نتيجة القيام بالمزيد من اجراءات التدقيق وانعكاس ذلك على الحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت دراسة (Gupta et al., 2012) إلى أن المدقق يسهل ويسمح بممارسة إدارة الأرباح إذا انخفضت تلك الأتعاب عن المستوى المحدد للأتعاب؛ لذا من المتوقع أن يكون لأتعاب التدقيق أثر في ممارسة إدارة الأرباح.

المتغيرات المرتبطة بالحاكمة المؤسسية

1- **حجم مجلس الإدارة:** يعتبر حجم مجلس الإدارة من العوامل المهمة التي تؤثر في كفاءة عمل المجلس والذي يمثل مساهمي الشركة، ويقع على عاتقه بذل العناية المهنية اللازمة لإدارة الشركة وأن يقوم بعمله بمصادقية بما يخدم ويحقق مصالح جميع الاطراف ذات العلاقة بالشركة. وهناك وجهتا

وممارسة إدارة الأرباح (Abdul Rahman & Ali, 2006)، فأظهرت دراسة (Zouari et al., 2015) وجود علاقة ايجابية للجمع بين المنصبين وممارسة إدارة الأرباح في الشركات، لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

4-نسبة ملكية الإدارة: ويقصد بها نسبة الأسهم المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين. وقد تضاربت وجهات النظر في الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر الملكية الإدارية من قبل المدراء التنفيذيين على عملية ممارسة إدارة الأرباح، فمنهم من وجد أن العلاقة لها أثر إيجابي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح أي أنها تسهم في تخفيض تضارب المصالح بين المالكين والإدارة وتحسين عملية إدارة الشركة مثل دراسة (Fama & Jensen, 1983; Quinn, 2015; Al-Zoubi, 2016)، بالمقابل هناك دراسات أظهرت أن هذه الملكية تؤدي إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح ويعود ذلك إلى أن ملكية المديرين التنفيذيين للأسهم قد تدفعهم لاختيار الممارسات المحاسبية بالشكل الذي يعظم الربح المعلن بالقوائم المالية للتوافق مع توقعات المحللين الماليين مثل دراسة (Klein, 2002; Ali Shah et al., 2009; Al-Fayoumi et al., 2010)؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

5- تركيز الملكية: ويقصد بها مدى توزيع الملكية بين المساهمين، ففي بعض الشركات يلاحظ أن هناك عدداً محدوداً من المساهمين يطلق عليهم كبار المستثمرين لكونهم يمتلكون الغالبية العظمى من الأسهم. وهناك وجهتا نظر لتأثير تركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح، فوجهة النظر الأولى ترى أن تركيز الملكية له أثر إيجابي في زيادة الرقابة على سلوك الإدارة ومنع اتخاذ القرارات التي من شأنها إلحاق الضرر بقيمة الشركة وبالتالي الحد من ممارسة إدارة الأرباح (Alves, 2012; Guo & Ma, 2015; Al-Zoubi, 2016)، في حين أن وجهة النظر الأخرى ترى أن تركيز الملكية بيد مجموعة من المساهمين يؤدي إلى قيامهم بالتأثير على اتخاذ القرارات بالشكل الذي يخدم مصالحهم الشخصية وبالتالي يؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح (Abdoli, 2011; Halioui & Jerbi, 2012)، لذا يتوقع أن يكون لمعدل تركيز الملكية أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

نظر فيما يتعلق بحجم المجلس وممارسة إدارة الأرباح فبعض الدراسات ترى أن زيادة حجم المجلس قد تؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالتنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس، وهذا بدوره يقلل من قدرة المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي على الإدارة العليا وبالتالي زيادة مشكلة الوكالة (Jensen, 1993; Yermack, 1996). أما وجهة النظر الأخرى ترى أن زيادة الحجم قد تؤدي إلى التنوع في الخبرات بين أعضاء المجلس وزيادة فعالية الدور الإشرافي والرقابي للمجلس على أعضاء الإدارة العليا وبالتالي القدرة بشكل أكبر على الحد من ممارسة إدارة الأرباح (Yu, 2008; Habbash, 2010; Al-Ghamadi, 2012)؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

2- عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (غير تنفيذيين): تعتبر الإستقلالية ممثلة بعدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (المستقلين) عاملاً مهماً في كفاءة المجلس باعتبارها أحد العوامل التي تقلل من تضارب المصالح بين الإدارة والمالكين وتساعد المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي وانعكاس ذلك ايجابياً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وقد تم استخدام هذا المتغير في العديد من الدراسات السابقة وكان له أثر إيجابي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح مثل دراسة (Marra et al., 2011; Chen et al., 2015)، بالمقابل هناك بعض الدراسات لم تجد له أثر ذا دلالة احصائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح (Abed et al., 2012; Swastika, 2013; Al-Thuneibat et al., 2016)؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

3- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: يترتب على الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي تضارباً في المصالح والمزيد من تكاليف الوكالة (Fama & Jensen, 1983). لذا نص دليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات الأردنية بأنه لا يجوز الجمع بين المنصبين للمحافظة على الإستقلالية ومنع تضارب المصالح وتحقيق مستوى أعلى من الرقابة. وأشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن عدم الفصل بين هذين المنصبين يؤدي إلى توفير الفرصة الأكبر لدى المدراء لانتهاك المعايير المحاسبية

المتغيرات الضابطة

1-حجم الشركة: يعد حجم الشركة من العوامل التي أشارت إليها الدراسات السابقة واعتبرت أن لها تأثير على ممارسة إدارة الأرباح فبعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح مثل دراسة (Abdul Rahman & Ali, 2006; Al-Ghamadi, 2012; Rahbar & Khodadady, 2015) وذلك كون الشركات ذات الحجم الكبير تخضع بشكل أكبر لرقابة المساهمين والمحللين الماليين وبالتالي تكون أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح، في حين توصلت دراسة كل من (Sharma & Kuang, 2014; Al-Zoubi, 2016) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح وذلك لتوفر الحافز لدى المدراء لتحقيق مستوى ربح معين؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

2- الرفع المالي: تقيس نسبة الدين إلى إجمالي الأصول مدى لجوء الشركة إلى استخدام الدين من أجل تمويل استثماراتها، وهناك اختلاف بين وجهات النظر في تفسير العلاقة بين نسبة المديونية وممارسة إدارة الأرباح، فبعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة ايجابية بينهما ويفسر ذلك إلى أن الشركة التي تكون نسبة المديونية لديها مرتفعة قد تسعى لممارسة إدارة الأرباح لتخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Ujah & Brusa, 2014; Vakilifard & Mortazari, 2016)، ومنهم من توصل إلى وجود علاقة سلبية ويُعزى ذلك إلى أن الشركات التي تكون النسبة فيها مرتفعة يقل الحافز لدى المدراء لممارسة إدارة الأرباح نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوعاً من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين مثل دراسة (Sharma & Al-Zoubi, 2016; Kuang, 2014)، لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

3- التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية: أشارت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين حجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وممارسة إدارة الأرباح فمنهم من وجد أن هناك ارتباط إيجابي، لسعي الشركات التي تحقق مستويات نقدية عالية من الأنشطة التشغيلية باستمرار الوصول إلى مستويات ربحية قياسية مثل دراسة (Al-Zoubi, 2016)،

بالمقابل توصلت دراسة (Gul et al., 2009) إلى وجود علاقة سلبية حيث تكون ممارسة إدارة الأرباح أقل في الشركات التي تمتلك تدفقات نقدية أكبر؛ لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

4-معدل العائد على الأصول: يبين معدل العائد على الأصول كيفية استخدام الشركة لأصولها في عملية توليد الربح. وتم أخذ هذا العامل بالرجوع إلى الدراسات السابقة واعتباره من العوامل التي قد تدفع الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح. وأشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وممارسة إدارة الأرباح (Abdul Rahman & Ali, 2006; Habbash, 2010; Al-Ghamadi, 2012; Rahbar & Khodadady, 2015)؛ وبالتالي يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

5-نوع القطاع: ويقصد به نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وفي هذه الدراسة تم أخذ قطاعين وهما قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، حيث أنه من المتوقع أن يكون لاختلاف نوع القطاع أثر على ممارسة إدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية H01:** لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للعوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي والعوامل المتعلقة بالحاكمة المؤسسية معاً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وانبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- H01-1: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- H01-2: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لنوع تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- H01-3: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- H01-4: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتغيير مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- H01-5: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم أتعاب التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

(Gujarati, 2004, 355)، وتُشير هذه الظاهرة إلى أن وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيم معامل تضخم التباين عند كل نموذج وحسب الفرضية التي يتم اختبارها، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (3)

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
حجم مكتب التدقيق ASIZE	1.565
نوع تقرير المدقق AOPN	1.331
فترة اصدار تقرير المدقق LAG	1.456
تغيير المدقق AUDC	1.314
اتعاب التدقيق FEES	1.533
حجم مجلس الإدارة BSIZE	1.806
عدد الأعضاء المستقلين NOID	1.385
الجمع بين منصب المدير العام وعضوية مجلس الإدارة DUAL	1.235
ملكية الإدارة MNOWN	1.092
تركز الملكية WSCR	1.992
حجم الشركة SIZE	1.925
الرفع المالي DEBT	1.263
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية CFO	1.332
معدل العائد على الأصول ROA	1.185
نوع القطاع SEC	1.233

يُبين الجدول رقم (3) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة (Gujarati, 2004, 253).

3- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة Estimated Parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك من خلال إجراء

H01-6: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

H01-7: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لعدد أعضاء

مجلس الإدارة المستقلين في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

H01-8: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجمع بين

منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

H01-9: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لنسبة ملكية

الإدارة العليا في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

H01-10: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل تركيز

الملكية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج واختبار الفرضيات

اختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality

من شروط صلاحية النموذج الخطي General Linear Model (GLM) أن تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم التحقق من هذا الشرط سيتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي لها. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory، والتي تنص على أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ($n > 30$)، فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، كون أن عدد المشاهدات في الدراسة (368) مشاهدة (Gujarati, 2004, 109)، وبعد إجراء الاختبار تبين أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات أقل من 0.05، مما يشير إلى عدم اقتراب قيم متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

2- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

إن افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو أساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يمكن اعتبار هذا النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقق هذا الفرض

يُلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

1- المتغير التابع: إدارة الأرباح

يبين الجدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع وهو إدارة الأرباح والذي تم احتسابه من خلال القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات الإختيارية المستخرجة حسب نموذج Modified Jones Model وكذلك من خلال بيان تكرار مشاهدات إدارة الأرباح في الشركات المبحوثة خلال الفترة (2011-2014)، على النحو التالي:

الجدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي لإدارة الأرباح (2011 - 2014)

المتغير	المقياس	الشركات الخدمية	الشركات الصناعية	جميع الشركات
المستحقات الإختيارية المطلقة	الوسط الحسابي	0.062	0.083	0.0729
	الانحراف المعياري	0.063	0.092	0.080
	القيمة العظمى	0.392	0.757	0.757
	القيمة الدنيا	00.00000	0.00003	0.000000

أدنى و 0.757. كحد أعلى مما يعني أن الشركات عينة الدراسة مارست إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة ولكن بمستويات مختلفة. وتُشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود فروقات معنوية في قيمة المستحقات الإختيارية، حيث كانت قيمة متوسط المستحقات الإختيارية هي (0.0729) وبلغت قيمة Sig= 0.000 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05). (حمدان وأبو عجيلة، 2012) ودراسة (Abed et al., 2012; Al-Zoubi, 2016; Ghamadi, 2012).

الجدول الرقم (6)

نتائج اختبار T لإدارة الأرباح

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	Sig.t
المستحقات الإختيارية	0.07290	.08003	17.483	0.000

اختبار (Durbin-Watson Test) والذي يعد الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتتراوح قيمته بين العددين (0 و 4). ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي العدد 2، أو يقترب منه (Gujarati, 2004, 496). والجدول رقم (4) يُشير إلى نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات الدراسة:

الجدول رقم (4)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	النتيجة
H02	1.825	لا يوجد ارتباط ذاتي
H03	1.913	لا يوجد ارتباط ذاتي
H04	1.877	لا يوجد ارتباط ذاتي

يُشير الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي العام للمستحقات الإختيارية المطلقة قد بلغ (0.073)، وانحراف معياري (0.080)، وقد بلغت أكبر قيمة (0.757)، في حين بلغت أصغر قيمة (0.00)، وقد كان متوسط القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية في الشركات الخدمية (0.062) وهو أقل منه في الشركات الصناعية (0.083)، مع وجود تشتت أكبر في القيم في الشركات الصناعية بقيمة بلغت (0.092) بينما كانت (0.063) للشركات الخدمية، وهذا يشير إلى اختلاف كبير في دوافع الإدارات في الشركات الخدمية عنها في الشركات الصناعية لممارسة إدارة الأرباح.

بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي الواردة في الجدول رقم (5) والتي تُبين وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة وذلك من خلال الإعتماد على القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية التي تراوحت قيمتها ما بين 0.00000. كحد

2- المتغيرات المستقلة

العوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي

واشتملت هذه العوامل على حجم مكتب التدقيق، ونوع

تقرير المدقق، وفترة إصدار تقرير المدقق، وتغيير المدقق، وأتباع التدقيق. ويبيّن الجدول (7) نتائج التحليل الوصفي لعوامل التدقيق الخارجي.

الجدول رقم (7)

الإحصاء الوصفي (حجم مكتب التدقيق، ونوع تقرير المدقق، وتغيير المدقق) في الشركات الخدمية والصناعية

المتغير	الفئة	الشركات الخدمية		الشركات الصناعية		جميع الشركات	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
حجم المكتب	الأربعة الكبار	72	41.86	60	30.61	132	35.87
	غير ذلك	100	58.14	136	69.39	236	64.13
	المجموع	172	100	196	100	368	100
نوع تقرير المدقق	غير متحفظ	150	87.21	177	90.31	327	88.86
	غير ذلك	22	12.79	19	9.69	41	11.14
	المجموع	172	100	196	100	368	100
تغيير المدقق	تغيير المدقق	15	8.72	9	4.59	24	6.52
	غير ذلك	157	91.28	187	95.41	344	93.48
	المجموع	172	100	196	100	368	100

يُلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1- بلغت نسبة الشركات التي تكلف مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) بالتدقيق على بياناتها المالية (35.87%) من إجمالي الشركات عينة الدراسة، في حين أن نسبة الشركات التي تتعامل مع مكاتب أخرى قد بلغت (64.13%)، وقد تبين أن الشركات الخدمية تتعامل مع مكاتب تدقيق كبرى (Big 4) بنسبة بلغت (41.86%)، وهي أكبر من النسبة في الشركات الصناعية والتي بلغت (30.61%).

2- يُلاحظ أن نسبة الشركات الخدمية والصناعية التي حصلت على تقرير المدقق من نوع (غير متحفظ) (88.86%) من إجمالي الشركات عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الأنواع الأخرى (11.14%)، وقد تقاربت نسبة نوع

التقارير (غير متحفظ) في الشركات الخدمية والصناعية، حيث بلغت النسبة في الشركات الخدمية (87.21%)، في حين بلغت في الشركات الصناعية (90.31%).

3- وبلغت نسبة الشركات الخدمية والصناعية التي قامت بتغيير المدقق خلال الفترة (6.52%) من إجمالي الشركات عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة استمرار عمل المدقق في الشركات (93.48%)، وقد ظهرت حالات تغيير المدقق في الشركات الخدمية بنسبة (8.72%)، وهي أكبر منها في الشركات الصناعية، والتي بلغت (4.59%). أما الجدول رقم (8) يوضح وصف باقي المتغيرات المتعلقة بالتدقيق الخارجي.

الجدول (8)

الإحصاء الوصفي (لفترة اصدار تقرير المدقق، وأتباع التدقيق) في الشركات الصناعية والخدمية

المتغير	المقياس	الشركات الخدمية	الشركات الصناعية	جميع الشركات
فترة اصدار تقرير المدقق	الوسط الحسابي	57.85	61.57	59.83
	الانحراف المعياري	33.61	24.54	29.16
	القيمة العظمى	238	144	273
	القيمة الدنيا	14	13	13
أتباع التدقيق	الوسط الحسابي	13,447	13,549	13,502
	الانحراف المعياري	13,610	16,869	15,416
	القيمة العظمى	81,820	92,800	92,800
	القيمة الدنيا	2,000	2,000	2,000

الجدول رقم (9)

الإحصاء الوصفي لقواعدالحاكمية المؤسسية

المتغير	المقياس	الشركات الخدمية	الشركات الصناعية	جميع الشركات
حجم مجلس الإدارة	الوسط الحسابي	8.64	7.92	8.27
	الانحراف المعياري	2.59	2.24	2.44
	القيمة العظمى	16	14	16
	القيمة الدنيا	5	5	5
نسبة الاعضاء المستقلين	الوسط الحسابي	91.64	89.31	90.43
	الانحراف المعياري	9.14	12.60	11.12
	القيمة العظمى	100	100	100
	القيمة الدنيا	67.00	40.00	40.00
نسبة ملكية الإدارة	الوسط الحسابي	4.50	2.38	3.37
	الانحراف المعياري	13.16	7.91	10.73
	القيمة العظمى	64.99	87.89	87.89
	القيمة الدنيا	0.00	0.00	0.00
نسبة تركيز الملكية	الوسط الحسابي	62.00	59.41	60.62
	الانحراف المعياري	22.47	24.47	23.56
	القيمة العظمى	99.90	98.70	99.90
	القيمة الدنيا	0.00	5.56	0.00

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

حين بلغت أصغر قيمة (13) يوماً، وقد كان متوسط فترة اصدار تقرير المدقق في الشركات الخدمية (57.85) يوماً وهو أقل منه في الشركات الصناعية (61.57) يوماً ويعود ذلك إلى أن نسبة الشركات الخدمية التي تُدقق حساباتها من قبل

1- بلغ المتوسط الحسابي العام لفترة اصدار تقرير المدقق (59.83) يوماً بعد انتهاء السنة المالية، وانحراف معياري (29.16) يوماً، وقد بلغت أكبر قيمة (238) يوماً، في

الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (90.43%) لإجمالي الشركات عينة الدراسة، وبنحرف معياري (11.12%)، وقد بلغت أكبر قيمة (100%)، في حين بلغت أصغر قيمة (40.00%)، وقد كان تقاربت نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات الخدمية والصناعية، حيث بلغت النسبة في الشركات الخدمية (91.64%)، وفي الشركات الصناعية (89.31%).

3- يُلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لنسبة ملكية الإدارة (3.37%) وذلك لإجمالي الشركات عينة الدراسة، وبنحرف معياري (10.73%) مما يعني وجود تشتت أكبر في القيم، وقد بلغت أكبر قيمة (87.89%)، في حين بلغت أصغر قيمة (0.00%)، وقد كانت نسبة ملكية الإدارة في الشركات الخدمية أكبر منها في الشركات الصناعية، حيث بلغت النسبة في الشركات الخدمية (4.50%)، وفي الشركات الصناعية (2.38%).

4- وبالنسبة لمعدل تركيز الملكية فقد بلغ المتوسط الحسابي العام (60.62%) وذلك لإجمالي الشركات عينة الدراسة، وبنحرف معياري (23.56%)، وقد بلغت أكبر قيمة (99.90%)، في حين بلغت أصغر قيمة (0.00%)، وقد كانت نسبة ملكية الإدارة في الشركات الخدمية أكبر منها في الشركات الصناعية، حيث بلغت النسبة في الشركات الخدمية (62.00%)، وفي الشركات الصناعية (59.41%).

أما الجدول رقم (10) فيبين الإحصاءات الوصفية لباقي المتغيرات الخاصة بالحاكمة المؤسسية.

مكاتب التدقيق الكبرى أعلى منها في الشركات الصناعية، مع وجود تشتت أكبر في قيم الفترات في الشركات الخدمية بقيمة بلغت (33.61) وكانت (24.54) للشركات الصناعية.

2- يُلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لأتعب التدقيق كان مقداره (13,502) ديناراً، وبنحرف معياري (15,416) ديناراً، وقد بلغت أكبر قيمة (92,800) ديناراً، في حين بلغت أصغر قيمة (2,000) ديناراً، وقد تقارب متوسط أتعب التدقيق في الشركات الخدمية (13,447) ديناراً مع المتوسط في الشركات الصناعية (13,549) ديناراً، مع وجود تشتت أكبر في قيم الفترات في الشركات الصناعية نظراً لتعقيد العمليات في الشركات الصناعية بشكل أكبر منه في الشركات الخدمية.

العوامل المتعلقة بقواعد الحاكمة المؤسسية

يُلاحظ من الجدول ما يلي:

1- بلغ المتوسط الحسابي العام لحجم مجلس الإدارة (8.27) عضواً لإجمالي الشركات عينة الدراسة، وبنحرف معياري (2.44) عضواً، وقد بلغ أكبر عدد لمجلس الإدارة (16) عضواً، في حين بلغ أصغر عدد لمجلس الإدارة (5) أعضاء، وقد كان متوسط حجم مجلس الإدارة في الشركات الخدمية (8.64) عضواً وهو أكبر منه في الشركات الصناعية (7.92) عضواً، مع وجود تقارب في حجم مجلس الإدارة بين الشركات الخدمية والصناعية.

2- كما بلغ المتوسط الحسابي العام لنسبة عدد

الجدول رقم (10)

الإحصاء الوصفي للجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في الخدمية والصناعية

المتغير	الفئة	الشركات الخدمية		الشركات الصناعية		جميع الشركات	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجمع بين منصب المدير العام وعضوية مجلس الإدارة	لا يوجد جمع	127	73.84	157	80.10	284	77.17
	يوجد جمع	45	26.16	39	19.90	84	22.83
	المجموع	172	100	196	100	368	100

في حين بلغت نسبة حالات عدم الجمع (77.17%)، وقد كانت نسبة حالات الجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في الشركات الخدمية أكبر منها في الشركات

يُلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الشركات الخدمية والصناعية التي تجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة بلغت (22.83%) من إجمالي الشركات عينة الدراسة،

بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

الصناعية، حيث بلغت النسبة في الشركات الخدمية (26.16%) وفي الشركات الصناعية (19.90%).

ويعد تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على متغيرات الدراسة كانت النتائج تظهر كما في الجدول رقم (11):

اختبار الفرضية الرئيسية
H01: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للعوامل المرتبطة

الجدول رقم (11)
نتائج اختبار عوامل متغيرات الدراسة في الحد من إدارة الأرباح

جدول المعاملات				
Coefficient				
Sig t	T	الخطأ المعياري	B	المتغير
0.000	-6.751	0.001	-0.008	ASIZE
0.022	-2.303	0.003	-0.007	AOPN
0.005	2.805	0.0001	0.0002	LAG
0.001	3.499	0.013	0.045	AUDC
0.000	4.379	0.002	0.010	FEES
0.638	0.472	0.001	0.0004	BSIZE
0.891	-0.137	0.029	-0.004	NOID
0.284	-1.073	0.005	-0.005	DUAL
0.005	-2.850	0.010	-0.027	MNOWN
0.000	-7.354	0.0001	-0.001	WSCR
0.000	-8.278	0.002	-0.013	SIZE
0.000	6.536	0.0002	0.001	DEBT
0.234	1.193	0.0001	0.0001	CFO
0.071	1.811	0.0002	0.0004	ROA
0.000	5.347	0.003	0.018	SEC
0.000	6.678	0.027	0.181	ثابت الانحدار
R-squared				0.327
AdjR²				0.300
F value				10.770
Prob F				0.000

*Significant at 0.05

(المستقلين)، DUAL: الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، MNOWN: الملكية الإدارية، CR: النسبة المئوية لتركز الملكية، SIZE: حجم الشركة، LEV: الرافعة المالية، CFO: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية،

حيث ASIZE: حجم مكتب التدقيق، AOPN: نوع تقرير المدقق، LAG: توقيت اصدار تقرير المدقق، AUDC: تغيير مكتب التدقيق، FEES: مقدار أتعاب التدقيق، BSIZE: حجم مجلس الإدارة، NOID: عدد الأعضاء غير التنفيذيين

مثل (Bartov *et al.*, 2000; Herbohn & Ragunathan, 2008) و (Gajevszky, 2014)، وتختلف عن دراسة كل من (Butler *et al.*, 2004; Tsipouridou & Spathis, 2014) التي توصلت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية. أما فترة اصدار تقرير المدقق فكان لها أثر موجب ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة حيث كانت قيمة t عنده هي (2.805) وبمستوى دلالة (Sig = 0.005)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن طول الفترة قد يكون بسبب حدوث خلاف بين المدقق والإدارة حول السياسات المتبعة وانعكاس ذلك سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يؤدي ذلك إلى قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح. وعليه تُرفض الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3) والتي تنص على عدم وجود أثر لفترة اصدار تقرير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (Bae & Woo, 2015) ودراسة (Al-Ghamdi, 2012) التي توصلت إلى نفس العلاقة ولكن لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية. وكان لتغيير المدقق أثر موجب ذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t عنده هي (3.499) وبمستوى دلالة (Sig = 0.001) ويمكن تفسير ذلك إلى أن الإدارة قد تلجأ لعملية التغيير عند حدوث خلاف مع مدقق الحسابات حول بعض السياسات المحاسبية المطبقة والتي يرى المدقق أنها غير ملائمة، أو عندما تتوفر الرغبة لدى الإدارة في التعامل مع مدقق يسهل لها عملية ممارسة إدارة الأرباح عن طريق تجاوزه لممارسات الإدارة الانتهازية. ويترتب على ذلك بأن تُرفض الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4) والتي تنص على عدم وجود أثر لتغيير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (Davidson *et al.*, 2006) التي توصلت إلى أن مستوى إدارة الأرباح كان أعلى في الشركات التي تمت فيها عملية تغيير المدقق، بينما توصلت دراسة كل من (Al-Ghamdi, 2012) ودراسة (حمدان وأبو عجيبة، 2012) إلى نفس الأثر ولكن لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية.

4- أما بالنسبة لأتعب التدقيق فقد كان لها أثر موجب ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة فقد بلغت قيمة t عنده هي (4.379)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، ويمكن تفسير ذلك إلى أتعب التدقيق

ROA: معدل العائد على الأصول، : SEC نوع القطاع.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة مايلي:

1- تشير نتائج الجدول أن أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (إدارة الأرباح) هو أثر ذا دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (10.770)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد ($AdjR^2 = 0.300$) وهي تشير إلى أن (30.0%) من التباين في (إدارة الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

2- ويظهر من الجدول وجود أثر سالب ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة حيث كانت قيمة t عنده هي (-6.751) وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، ويمكن تفسير ذلك إلى أنه كلما كان مكتب التدقيق مرتبط بأحد مكاتب التدقيق العالمية الكبرى توافرت الموارد اللازمة لقيام المدقق بعمله بكفاءة، وتوفر الحافز الأكبر لديه للمحافظة على سمعته وهذا بدوره ينعكس إيجابياً على جودة التدقيق وسلبياً على قدرة الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح. وبناءً على ما تقدم تُرفض الفرضية الفرعية الأولى (H01-1) والتي تنص على عدم وجود أثر لحجم مكتب التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Van Tendeloo & Vinstrealen, 2005; Lin & Hwang, 2010; Rusmin, 2010; Zgrani *et al.*, 2016)، بينما لم تجد دراسة (فريد، 2014؛ حمدان وأبو عجيبة، 2012) أثراً لحجم مكتب التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح.

3- كما كان لنوع تقرير المدقق نفس الأثر السابق حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.303)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.022) وقد يعود ذلك إلى أن المدقق يقوم باصدار تقرير غير متحفظ عندما يتوفر له تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية التي تؤثر على عدالتها وبالتالي تكون هناك ممارسة إدارة أرباح بشكل أقل، ويصدر تقرير متحفظ عندما تكون هناك ممارسات لإدارة الأرباح. وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية الفرعية الثانية (H01-2) والتي تنص على عدم وجود أثر لنوع تقرير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

ذلك تقبل الفرضية الفرعية السابعة (H01-7) والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء المستقلين على ممارسة إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Abed et al., 2012; Swastika, 2013; Al- Thuneibat et al., 2016) ودراسة (فريد، 2014) وتتعارض مع نتيجة دراسة (Garven, 2015; AL- Ghamadi, 2012) ودراسة (الفار، 2006؛ رياض، 2012) الذين وجدوا أثر سالب ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء المستقلين على ممارسة إدارة الأرباح وقد يعود ذلك لكون الاستقلالية تحد من تضارب المصالح بين الإدارة والمالكين وتساعد المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي وبالتالي الحد من مشكلة الوكالة وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وكان للجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة أثر سالب ليس ذا دلالة إحصائية حيث كانت قيمة t عنده هي (-1.073)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.284). وبناءً عليه تُرفض الفرضية الفرعية الثامنة (H01-8) والتي تنص على عدم وجود أثر للجمع بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) التي توصلت إلى وجود علاقة لكن لم تكن ذات دلالة إحصائية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Garven, 2015) التي أظهرت وجود علاقة ذات أثر إيجابي للجمع بين المنصبين وممارسة إدارة الأرباح، بينما لم تتوصل دراسة (فريد، 2014) لوجود أثر للجمع بين المنصبين على ممارسة إدارة الأرباح. أما بالنسبة لملكية الإدارة فقد كان لها أثر سالب ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t عنده هي (-2.850)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.005)، ويعود ذلك إلى أن ملكية الإدارة قد تسهم في تخفيض تضارب المصالح بين المالكين والإدارة وتحسين عملية إدارة الشركة؛ وبالتالي رقابة بشكل أفضل وهذا بدوره يؤدي إلى حاكمية مؤسسية أكثر فاعلية وممارسة إدارة أرباح بشكل أقل. وبناءً عليه تُرفض الفرضية الفرعية التاسعة (H01-9) والتي تنص على عدم وجود أثر لملكية الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Fama, 1983; Quinn, 2015; Al- Zoubi, 2016) وتتعارض

المرتفعة قد تكون نتيجة قيام المدقق بالمزيد من الإجراءات وقضاء عدد ساعات عمل أكثر وذلك للحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح. وبناءً عليه تُرفض الفرضية الفرعية الخامسة (H01-5) والتي تنص على عدم وجود أثر لأتباع التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح وتُقبل الفرضية البديلة. وتختلف نتيجة هذه الدراسة عن دراسة (حمدان وأبو عجيبة، 2012) التي لم تتوصل إلى أثر ذو دلالة إحصائية لأتباع التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح.

5- كما يظهر من الجدول السابق وجود أثر موجب ليس ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t عنده هي (0.472)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.638). وبناءً على ذلك تقبل الفرضية الفرعية السادسة (H01-6) والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كل من (الفار، 2006: فريد، 2014) ودراسة (Azzoz & Khamees, 2016) أما (Abdul Rahman & Ali, 2006; Swastika, 2013) فقد وجدوا أن هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم المجلس على ممارسة إدارة الأرباح ويعود ذلك لكون زيادة حجم المجلس قد تؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالتنسيق والإتصال بين أعضاء المجلس، وهذا بدوره يقلل من قدرة المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي على الإدارة العليا وبالتالي زيادة مشكلة الوكالة وزيادة ممارسة إدارة الأرباح. وتتعارض مع دراسة (Abed et al., 2012; Al- Ghamadi, 2012; Garven, 2015) الذين وجدوا أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح وقد عزا الباحثون هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد حجم المجلس كان هناك تنوع في الخبرات بين أعضاء المجلس وبالتالي زيادة فعالية الدور الإشرافي والرقابي للمجلس على أعضاء الإدارة العليا وبالتالي القدرة بشكل أكبر على الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

6- أما عدد الأعضاء المستقلين فقد ظهر من الجدول وجود أثر سالب ليس ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t عنده هي (-0.137)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.891). وبناءً على

دلالة (Sig = 0.000). وكان للرفع المالي أثر موجب ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t عنده هي (6.536)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000). أما بالنسبة للنتائج النقدية من العمليات التشغيلية فكان لها أثر موجب ليس ذا دلالة إحصائية، وبلغت قيمة t عنده هي (1.193)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.234). كما كان لمعدل العائد على الأصول أثر موجب ليس ذا دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة t عنده هي (1.811)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.071). وتبين وجود أثر موجب ذا دلالة إحصائية لنوع القطاع، حيث بلغت قيمة t عنده هي (5.347)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000). في حين توصلت دراسة (Al-Ghamadi, 2012) إلى وجود علاقة عكسية فقط بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح. وبناءً على ذلك تُرفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للعوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي والعوامل المتعلقة بالحاكمية المؤسسية معاً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح" وتقبل الفرضية البديلة. والجدول رقم (12) يبين نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

مع دراسة (Klein, 2002; Ali Shah et al., 2009; Al-Fayoumi et al., 2010) الذين توصلوا إلى أن ملكية الإدارة قد تدفع المدراء إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر. وكان نفس الأثر السابق لمعدل تركيز الملكية حيث بلغت قيمة t عنده هي (-7.354)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)، ويعود ذلك إلى أن ملكية الإدارة قد تسهم في تخفيض تضارب المصالح بين المالكين والإدارة وتحسين عملية إدارة الشركة؛ وبالتالي رقابة بشكل أفضل وهذا بدوره يؤدي إلى حاكمية مؤسسية أكثر فاعلية وممارسة إدارة أرباح بشكل أقل. وبناءً عليه تُرفض الفرضية الفرعية العاشرة (H01-10) والتي تنص على عدم وجود أثر لتركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح وتقبل الفرضية البديلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Alves, 2012; Al-Zoubi, 2016)، بينما لم تتوصل دراسة كل من (Abdul Rahman & Ali, 2006; Al-Ghamadi, 2012) لوجود علاقة لتركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح. 7- ويتبين من الجدول أن لحجم الشركة أثر سالب ذا دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t عنده هي (-8.278)، وبمستوى

الجدول رقم (12)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النتيجة	الأثر
H01: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للعوامل المتعلقة بجودة التدقيق الخارجي والعوامل المتعلقة بالحاكمية المؤسسية معاً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	رفض	سالب
H01-1: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	سالب
H01-2: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لنوع تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	سالب
H01-3: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	رفض	موجب
H01-4: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لتغيير مكتب التدقيق الخارجي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	موجب
H01-5: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم أتعاب التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	موجب
H01-6: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	قبول	
H01-7: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	قبول	
H01-8: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	سالب
H01-9: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لنسبة ملكية الإدارة العليا في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	سالب
H01-10: لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لمعدل تركيز الملكية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.	رفض	سالب

الاستنتاجات

بالتفتيش المستمر على مكاتب التدقيق المرخصة؛ وذلك للتحقق من التزامها بالقوانين والمعايير المهنية اللازمة وهذا بدوره يدفع المدقق إلى بذل العناية المهنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق تجنباً للمساءلة القانونية، وبالتالي انعكاس ذلك إيجابياً على جودة التدقيق والحد من ممارسة إدارة الأرباح. وعقد ورشات تدريبية تتعلق بالمعايير المحاسبية لشرح القضايا التي تتضمن وجود عدة بدائل وتحتوي بعض الغموض، لمنع استغلالها بطريقة احتيالية من قبل المديرين لإدارة الأرباح.

3- العمل على الزام الشركات المساهمة بالالتزام بتطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية خاصة" فيما يتعلق بالفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة؛ وذلك للحصول على النتائج المرجوة للحاكمة المؤسسية.

2- قيام هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بلجان التدقيق، والتي لم تكن متوفرة في معظم التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة ولهذا السبب لم يتم أخذها في هذه الدراسة، وترجع أهمية هذه المعلومات من تمكين الباحثين بأخذ آليات الحاكمة الداخلية بشكل أوسع وهذا يؤدي إلى القيام بدورها المنشود في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

3- وأخيراً توصي الدراسة بالإضافة إلى الجانب التحليلي لموضوع إدارة الأرباح أن تتطرق الدراسات المستقبلية إلى التعرف على الدوافع التي تقف وراء ممارسة إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين في الشركات ودراسة الجوانب الشخصية للمديرين من خلال اجراء مقابلات معهم. كما وتوصي الدراسة بضرورة أخذ عوامل أخرى تتعلق بالحكمة المؤسسية لم تتطرق لها الدراسة الحالية مثل جنس عضو مجلس الادارة.

1- كانت مكاتب التدقيق المرتبطة بأحد مكاتب التدقيق العالمية الأكثر قدرة على الحد من ممارسة إدارة الأرباح وقد يعود ذلك لامتلاكها الموارد الأكثر، وكفاءة المدققين العاملين لديها وسعيها لتقديم خدمات تدقيق ذات جودة أعلى، وبالتالي وجود الحافز لديها بشكل أكبر للمحافظة على سمعة المكتب؛ لذا يجب الاهتمام بالمكاتب الأصغر حجماً للتأكد من نوعية وجودة الخدمات المقدمة منها.

2- وجود أثر لفترة إصدار تقرير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح، وقد يعود طول هذه الفترة لوجود خلافات بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة حول بعض الممارسات التي تقوم فيها الشركة ويرى المدقق أنها غير مناسبة.

3- على الرغم من أن عملية تغيير المدقق قد تكون للتعامل مع خدمات تدقيق ذات جودة أعلى، إلا أنه في هذه الدراسة ارتبط تغيير المدقق إيجاباً مع ممارسة إدارة الأرباح، فقد تكون عملية التغيير تمت لعدم رضى الإدارة عن المدقق السابق أو لرغبتها في التعامل مع مدقق يسهل عليها بعض الممارسات الإحتيالية.

التوصيات والدراسات المستقبلية

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات وهي:

1- قيام الجهات الرقابية ممثلة بهيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات بتسليم تقاريرها المالية في الفترة المنصوص عليها قانونياً وإيقاع العقوبات القانونية على الشركات المخالفة؛ وذلك لوجود علاقة بين طول هذه الفترة وقدرة الشركة على ممارسة إدارة الأرباح.

2- قيام الجهات التشريعية والرقابية بإصدار قانون يلزم

المراجع

المراجع العربية

الفار، عبد المجيد الطيب (2006). *إدارة الأرباح: أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي*. (اطروحة دكتوراه غير منشورة) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن.

فريد، أمينة فداوي (2013). "قياس ممارسات ادارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر"، *مجلة التنظيم والعمل*، العدد 4. ص ص 1-16.

فريد، أمينة فداوي (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية : دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250 . *المجلة الجامعة*، العدد السادس عشر، المجلد الأول - فبراير، ص ص 243-276، جامعة الزاوية - الجزائر.

نور، عبد الناصر، العواودة، حنان(2017). *إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد (13)، العدد (2)، ص ص 161-179.

حمدان، علام، وعماد أبو عجيلة (2012). *جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح*. المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس عشر - أكتوبر، ص ص 158-173، جامعة البحرين.

خوري، نعيم (2002). مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات. *مجلة البنوك في الأردن*. العدد التاسع، مجلد 21، ص ص 33-38، عمان ، الأردن.

رياض، سامح محمد (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. *المجلة العربية للمحاسبة*، المجلد الخامس عشر - أكتوبر، ص ص 8-51، جامعة البحرين.

سليمان، محمد مصطفى (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري*. الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عيسى، سمير كامل (2008). " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Al-Far, A. (2006), *Earnings Management: the impact of corporate governance and its relationship to the market value of the company, an applied study of the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange*. (Unpublished PhD thesis) Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.

Eissa, S. (2008), The Effect of External Audit Factors on Earnings Management: an Empirical Study. *The scientific Journal of the Faculty of Commerce*. Alexandria University, Issue No 2, Vol No 4.

Fared, A. (2013), Measuring Earnings Management Practices of the Corporations listed on the Algiers Stock Exchange. *Revue Organization and Travail*, Vol 4. PP1-16.

Fared, A. (2014), The Role of the Corporate Governance Pillars, Risks Management, Disclosure and Control in the Limitation of Creative Accounting Practices: an Empirical Study of the French Companies Registered

with the index SBF 250. *University Bulletin*, Issue No.16-Vol1, PP 243-270.

Hamdan, A., and Abu Ijela, I. (2012), Auditing Quality in Jordan and its Impact on Earnings management and Earnings Quality. *Arab journal of Accounting*, Vol 15, PP 158- 173.

Khoury, N. (2002), Accounting Profession between Financial Stumbling and Institutional Control in Companies. *Journal of Banks in Jordan*, No.9, Vol 21, pp. 33-38, Amman, Jordan.

Noor, A., and AL Awawde, H. (2017), Earnings Management and its Impact on Accounting Earnings Quality- Experimental Study on the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies. *Jordan Journal of Business Administration*. Vol 13, Issue 2, PP 161-179.

Reyad, S. (2012), The Role of Corporate Governance on Enhancing the Quality of Financial Reports to Mitigate Financial Crisis: Evidence from Egypt. *Arab Journal of*

- Administration*. Vol 15, PP 1-58.
- Soluiman, M. (2006), Corporate Governance and Financial and Managerial corruption treatment: a Comparative Study. *ALdar Al-Jamiya*. First Edition, Alexandria, Egypt.
- Abed, S., Al-Attar, A., and Suwaidan, M. (2012), Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence. *International Business Research*. 5 (1), 216-225.
- Abdoli, M. (2011), Relation of Non Executive Directors and Ownership Concentration with Discretionary Accrual Accounting. *Australian Journal of Business and Management Research*, 1(4), 93.
- Abdul Rahman, R. And Ali, F. (2006) Board, Audit committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence *Managerial Auditing Journal*, 21(7), 783-804.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., and Alexander, D. (2010), Ownership structure and earnings management in emerging markets: The case of Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*, 38(1), 28-47.
- AL-Ghamdi, S., and Ali, L. (2012), *Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies* (Doctoral dissertation, Durham University).
- Ali Shah, S. Z., Butt, S. A., and Hassan, A. (2009), Corporate governance and earnings management an empirical evidence form Pakistani listed companies. *European Journal of Scientific Research*, 26(4), 624-638.
- Alves, S. (2012), Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting Business & Finance Journal*, 6(1), 57.
- Al- Mousawi, R., Al-Thuneibat, A. (2011), The Effect of Audit Quality on Earnings Management Activities. *Dirasat, Administrative Science*, 38(2), 614-628.
- Al-Thuneibat, A. A., Al-Angari, H. A., and Al-Saad, S. A. (2016). The effect of corporate governance mechanisms on earnings management: Evidence from Saudi Arabia.
- المراجع الاجنبية**
- Review of International Business and Strategy*, 26(1), 2-32.
- Alzoubi, E. S. S. (2016), Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2).
- Azzoz, M., Abdel, A.R. and Khamees, B.A.(2016), The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12(1).
- Bae, C. H., and Woo, Y. S. (2015), The effect of audit report lag and management discretionary report lag on analyst forecasts: evidence from Korea. *Investment management and financial innovations*, 12(1), 318-329.
- Bartov, E., Gul, F. A., and Tsui, J. S. (2000), Discretionary-accruals models and audit qualifications. *Journal of accounting and Economics*, 30(3), 421-452.
- Butler, M., Leone, A. J., and Willenborg, M. (2004), An empirical analysis of auditor reporting and its association with abnormal accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 37(2), 139-165.
- Cadbury, A. (1992), Report of the committee on the financial aspects of corporate governance (Vol. 1). *Gee Ltd. (Professional Publishing Ltd.), London*.
- Caramanis, C., and Lennox, C. (2008), Audit effort and earnings management. *Journal of accounting and economics*, 45(1), 116-138.
- Carroll, A., and Buchholtz, A. (2008), *Business and Society: Ethics and Stakeholder Management*. Seventh edition, Thomson- South Western, Bason, Ohio.
- Chen, X., Cheng, Q., and Wang, X. (2015), Does increased board independence reduce earnings management? Evidence from recent regulatory reforms. *Review of Accounting Studies*, 20(2), 899-933.

- Cohen, J., Gaynor, L., Krishnamoorthy, G., and Wright, A.M. (2007), Auditor Communications with the Audit Committee and the Board of Directors: Policy Recommendations and Opportunities for Future Research. *Accounting Horizons*, 21(2), 165–87.
- Davidson III, W. N., Jiraporn, P., and DaDalt, P. (2006), Causes and consequences of audit shopping: An analysis of auditor opinions, earnings management, and auditor changes. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 69-87.
- DeAngelo, L. E. (1981), Auditor size and audit quality. *Journal of accounting and economics*, 3(3), 183-199.
- Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A. (1995), Detecting Earning Management. *The Accounting Review*, 70(2), 193-225.
- Fama, E., and Jensen, M. (1983), " Separation of Ownership and Control". *Journal of Law and Economics*, 26(2), 301-325.
- Frankel, R. M., Johnson, M. F., and Nelson, K. K. (2002), The relation between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. *The Accounting Review*, 77(s-1), 71-105.
- Gajevszky, A. (2014), The impact of auditor's opinion on earnings management: Evidence from Romania. *Network Intelligence Studies*, (03), 61-73.
- Garven, S. (2015), The Effect of Board and Audit Committee Characteristics on Real Earning Management: Do Board and Audit Committee Play a role in its Promotion or Constraint. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 19(1), pp 67-84.
- Goncharov, I., and Zimmermann, J. (2006), Earnings management when incentives compete: the role of tax accounting in Russia. *Journal of International Accounting Research*, 5(1), 41-65.
- Gujarati, D. (2004), *Basic Econometric Analysis*, 4th ed. The McGraw-Hill Companies.
- Gul, F. A., Fung, S. Y. K., and Jaggi, B. (2009), Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise. *Journal of Accounting and Economics*, 47(3), 265-287.
- Guo, F., and Ma, S. (2015), Ownership characteristics and earnings management in China. *The Chinese Economy*, 48(5), 372-395.
- Gupta, P. P., Krishnan, G. V., and Yu, W. (2012). Do Auditors Allow Earnings Management When Audit Fees Are Low?. [Available at SSRN 1836829](#).
- Habbash, M., and Alghamdi, S. (2015), The perception of earnings management motivations in Saudi public firms. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 5(1), 122-147.
- Halioui, K., and Jerbi, A. (2012), the effect of blockholders on earnings management: The case of Tunisian listed firms. *International Journal of Multidisciplinary Research*, 2(2), 37-49.
- Healy, P. M., and Wahlen, J. M. (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
- Herbohn, K., and Rangunathan, V. (2008), Auditor reporting and earnings management: some additional evidence. *Accounting & Finance*, 48(4), 575-601.
- Jensen, M. C. (1993), The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. *The Journal of Finance*, 48(3), 831-880.
- Jiambalvo, J., Rajgopal, S., and Venkatachalam, M. (2002), Institutional ownership and the extent to which stock prices reflect future earnings. *Contemporary accounting research*, 19(1), 117-145.
- John, K., and Senbet, L. W. (1998), Corporate governance and board effectiveness. *Journal of Banking & Finance*, 22(4), 371-403.
- Jones, J. J. (1991), Earnings management during import relief investigations. *Journal of accounting research*, 193-228.
- Klein, A. (2002), Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of accounting and economics*, 33(3), 375-400.
- Lin, J. W., and Hwang, M. I. (2010), Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57-77.
- Marra, A., Mazzola, P., and Prencipe, A. (2011), Board

- monitoring and earnings management pre-and post-IFRS. *The International Journal of Accounting*, 46(2), 205-230.
- Myers, S. C., and Majluf, N. S. (1984), Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of financial economics*, 13(2), 187-221.
- OECD . (2004), "*Principles of Corporate Governance*", Retrieved from: <Http://www.oecd.org>
- Othman, H. B., and Zeghal. D. (2006), A Study of Earnings – Management Motives in the Anglo- American and Euro-Continental Accounting Models: The Canadian and French Cases. *The International Journal of Accounting*, 41(4), 406-435.
- Palmrose, Z. V. (1988), An analysis of auditor litigation and audit service quality. *Accounting review*, 55-73.
- Palpacuer, F. (2006), Globalization and corporate governance: issues for management researchers. *Society and Business Review*, 1(1), 45-61.
- Quinn, P. (2015), Managerial Ownership and Earnings Management: Evidence from Stock Ownership Plans. [Available at SSRN 2541380](#).
- Rahbar, M., and Khodadady, D. (2015), Studying the Relationship between Company Size, Earnings Management in Initial Public Offerings of Stock and Performance of the Companies Listed on Tehran Stock Exchange. *Asian Social Science*, 11(24), 293.
- Rosenfield, P. (2000), What drives earnings management? *Journal of Accountancy*, 190(4), 106.
- Rusmin, R. (2010), Auditor Quality and Earnings Management: Singaporean Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 25(7), 618-638.
- Schipper, K. (1989), "Commentary on earnings management", *Accounting Horizons*, Vol.3, pp91-102.
- Sharma, V. D., and Kuang, C. (2014), Voluntary audit committee characteristics, incentives, and aggressive earnings management: evidence from New Zealand. *International Journal of Auditing*, 18(1), 76-89.
- Shleifer, A, and Vishny, R. (1997), A Survey of Corporate Governance, *Journal of Finance*, 52(2), 737-783.
- Swastika, D. L. T. (2013), Corporate governance, firm size, and earning management: Evidence in Indonesia stock exchange. *IOSR Journal of Business and Management*, 10(4), 77-82.
- Tsipouridou, M., and Spathis, C. (2014), Audit opinion and earnings management: Evidence from Greece. In *Accounting Forum* (Vol. 38, No. 1, pp. 38-54). Elsevier.
- Ujah, N. U., and Brusa, J. (2014), Earnings Management, Financial Leverage, and Cash Flow Volatility: *An Analysis by Industry*.
- Vakilifard, H., and Mortazavi, M. S. (2016), The Impact of Financial Leverage on Accrual-Based and Real Earnings Management. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6(2), 53-60.
- Van Tendeloo, B., and Vanstraelen, A. (2008), Earnings management and audit quality in Europe: Evidence from the private client segment market. *European accounting review*, 17(3), 447-469.
- Watts, R., and Zimmerman, J. (1986), *Positive Accounting Theory*. Englewood Cliffs, Prentice- Hall Inc.
- Williams, D. D. (1988), The potential determinants of auditor change. *Journal of Business Finance & Accounting*, 15(2), 243-261.
- Yermack, D. (1996), Higher market valuation of companies with a small board of directors. *Journal of financial economics*, 40(2), 185-211.
- Yu, F. F. (2008), Analyst coverage and earnings management. *Journal of Financial Economics*, 88(2), 245-271.
- Zgarni, I., Hlioui, K., and Zhri, F. (2016), Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings Management- Evidence from Tunisia, *Journal of Accounting in Emerging Economics*, 6(2), 138-155.
- Zouari, Z., Lakhal, F., and Nekhili, M. (2015), Do CEO's Characteristics Affect Earnings Management? Evidence from France. *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 12(4), 801-819.

The Role of Audit Quality and Corporate Governance in Reducing Earnings Management

*Rawan Hakam Atwa, Suzan Rasmi Abed**

ABSTRACT

This study aims at investigating the role that the factors associated with audit quality and corporate governance play in reducing earnings management practices in the Jordanian industrial and service companies listed in Amman Stock Exchange. In order to achieve this aim, the financial data of a sample of 92 companies during the period (2011-2014) was reviewed. Earnings management is measured based on the absolute value of discretionary accruals according to the modified Jones model (1995). As for the independent variables, the effect of audit quality is measured through auditor size –big 4, auditor opinion, audit report lag, audit fees and auditor change, while the factors associated with corporate governance are measured through board of directors characteristics and ownership structure. In order to answer the study questions and test its hypotheses, a number of statistical methods were employed, such as pooled data regression using "E-views" software. After analyzing the data, the study revealed a number of results, including the existence of earnings management practices in all Jordanian industrial and service companies under study during the study period (2011-2014). Furthermore, the results indicated that there is a statistically significant negative effect for the auditor size –big 4 in terms of auditor opinion on reducing the practices of earnings management for our study sample. With respect to audit report lag and auditor change, there is a statistically significant positive effect on reducing the practices of earnings management for the study sample. The study revealed that there is a positive effect, but not statistically significant, of board size on reducing the practices of earnings management for the study sample. At the same time, it was demonstrated that there is a negative effect, but not statistically significant, for board independence and CEO duality on earnings management. The study also revealed a statistically significant negative effect related to the percentage of managerial ownership and concentration ratio on earnings management practices. Based on the study results, the researchers recommended the regulatory bodies represented by the Securities and Exchange Commission to force companies to submit their financial reports within the period stipulated by law and to impose legal penalties on the violating companies. They also recommended that legislators and regulators issue a law that requires continuous inspection of licensed auditing offices to verify their compliance with professional laws and standards.

Keywords: Earnings management, Corporate governance, Audit quality, Industrial and service companies, Amman Stock Exchange.

1 Accounting Department, Faculty of Economic and Administrative Science, Yarmouk University.
rawan@yu.edu.jo

2 Faculty of Business, Applied Science Private University. s_abed@asu.edu.jo

Received on 25/10/2017 and Accepted for Publication on 6/6/2018.